بعد سقوط الفرنك - واجب المغاربة

المغرب

السنة الأولى - العدد 35 - الاثنين 26 ربيع الأول عام 1356 - 5 يوليوز سنة 1937

الآن وقد سقط الفرنك مرتين في ظرف أشهر قلائل وأصبح ثمن العملة الأجنبية مضاعفا لما كان عليه منذ أمد وجيز فارتفعت الأسعار واضطربت الأسواق، فإن المغاربة شعروا بحراجة حياتهم وأدركوا أن الأزمة من جراء ذلك ستشتد وتعسر، فلقد كان من الممكن أن يستفيد المغاربة من سقوط الفرنك لو أن صابتهم الفلاحية مثمرة فتجد منتوجاتهم الفلاحية أسواقا رائجة في الخارج، وبذلك يدخل المغرب مال يساوي بعض ما يخرج منه بالتوالي. أما في هذه الظروف حيث الموسم الفلاحي بخيل في منتوجاته، والمغرب بلاد فلاحية لا غير، فإننا نستورد من الخارج ما اعتدنا استهلاكه دون أن تصدر بلادنا إنتاجا إلى الخارج لترد الأموال إلى جيوب المغاربة، وبذلك ستزداد الأزمة تفاحشا ويرى الشعب المغربي نفسه سائرا إلى مصير خطير من الإملاق والفقر دون أن يفكر في دواء يخفف ذلك. والأمم الراقية التي تعرف النفع من الضرر تتخذ من التدابير في مثل هذه الظروف ما يزيل عنها ويلات الأزمة ويحفظ لها توازنها الاقتصادي ويسير بها إلى شاطئ السلامة، فيتعاون الشعب مع الحكومة وتؤلف الهيآت وتنظم المجهودات لتفهيم جماهير الشعب واجبها في تلك الظروف الحرجة. وشعبنا في وقته الحاضر أبعد الجماعات البشرية عن إدراك ما يحف به من الأخطار وتصوير حالته بصورة موافقة للواقع المحسوس؛ فما زلنا نعيش بما تهيئه لنا الظروف وبما تقدمه لنا المناسبات لا نفكر في غد ولا نحتمي من عوادي الطبيعة والزمان بما تحتمي به الشعوب الحية، فلا نتخذ وسائل لاجتناب جائحة ولا نعمل لدرء مسغبة ولا نفكر في مشروع يخرج نفعه عن دائرة الفردية الضيقة إلى

دائرة المجتمع الواسعة. فلسقوط العملة عند الأمم الحية صدى في جميع دوائرها تضطرب له جميع الأوساط وتهتز له جميع الدوائر، فتبذل كل هيأة مجهودا لتخفيف وقع تلك الأزمة التي يسببها انخفاض عملتها وتتدارك الحالة التي تسببها تلك الاضطرابات المالية، وهذا ما لا نرى له أثرا في أوساطنا جميعها لأنها لا تفهم سقوط العملة ولا تقدر خطورتها كما تفهم وتقدر ذلك الجماعات في أنحاء العالم المتمدن.

لقد قامت الحكومة بجزء من واجبها فأصدرت ظهيرا بمنع ارتفاع الأسعار ويوقف جشع بعض التجار عند حد، ولكن هذا التدبير ولو نفذ كما يجب لا يكون نافعا لأنه غير كاف لاجتناب أخطار الأزمة التي يسببها انخفاض الفرنك؛ فهناك تدابير يجب أن تقوم بها الحكومة لو أنها اعتمدت على آراء طائفة من الاختصاصيين في الموضوع واهتمت بخطورة الموقف اهتماما خاصا. والشعب مطالب أن يتخذ في مثل هذه الظروف من التدابير ما تقضي به الحالة العسيرة التي أصبح المغرب على أبوابها مثل ما هى الحكومة مطالبة به أو أكثر. فالواجب الآكد في مثل هذه الظروف أن تقوم عدة هيآت بالدعاية لاستهلاك كل إنتاج مغربي والاقتصار عليه وبذل مختلف المجهودات للدعاية لفكرة اقتصادية تبرز واضحة أمامنا وهو أن الفرنك الذي تدفعه لشراء شيء أجنبي يخرج من جيب المغربي إلى جيب فرد خارج عن المغرب ولا يرجع إلى المغرب مطلقا. فإن انخفاض الفرنك سبب أن مقدار الدراهم التي نشتري بها ما نستهلكه من الخارج قد تضاعف بينما لا شيء من المنتوجات يمكننا تصديره إلى الخارج لأن الموسم الفلاحي ضعيف في إنتاجه، فإذا انتظرنا الموسم المقبل - وهو في يد الأقدار أيضا - سيكون قد خرج من مالية المغرب مقدار عظيم يؤدي حتما إلى اشتداد الأزمة وتفاحش المجاعة. فواجبك أيها المغربي أن تحافظ في هذا الوقت العسير على دراهم بلادك بأن تشترى منتوجاتها لا غير. تلك هى الفكرة التي يجب أن تكون لها دعايات واسعة النطاق في مختلف جهات المغرب، وهى التدبير العملي لوقف الأزمة عند حدها الحالي.